

Distr.: General
18 December 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٦-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: برنامج المقارنات الدولية

تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إليها التقرير الذي أعده المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي عن إنجاز دورة عام ٢٠٠٥ ونشر النتائج التي تم الحصول عليها على الصعيدين الإقليمي والدولي. يرجى من اللجنة التعليق على حصيلة البرنامج وعلى الخطوات المتخذة لنشر البيانات التي أعدت على الصعيدين العالمي والإقليمي، لكفالة إتاحة هذه البيانات والتعريف بها وتوسيع نطاق استخدامها.

* E/CN.3/2008/1

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٤ (E/2007/24)، الفصل الأول - ألف.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١ مقدمة - أولا
٣	٤٢-٣ لمحة عامة عن إنجازات البرنامج - ثانيا
٣	١٠-٣ إصدار النتائج العالمية . ألف -
٥	١٥-١١ إطلاق البيانات الإقليمية . باء -
٧	٢٠-١٦ برنامج ربط المناطق . جيم -
٩	٢٨-٢١ التحقق من صحة البيانات وتناول المسائل الخاصة المتعلقة بالبيانات . . . دال -
١١	٣١-٢٩ السياسات المتعلقة بالبيانات (تنقيح البيانات والاطلاع عليها وسريتها) . هاء -
١٢	٣٣-٣٢ تبادل المعارف المكتسبة من دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ واو -
١٣	٣٦-٣٤ برامجيات برنامج المقارنات الدولية . زاي -
١٤	٤٢-٣٧ إدارة دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ . حاء -
١٦	٤٦-٤٣ الخطوات المتبقية لإنجاز الدورة . ثالثا -
١٦	٤٨-٤٧ استنتاجات و نقاط للمناقشة . رابعا -

أولا - مقدمة

١ - بصدر هذا التقرير تكون دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ قد أُجّزت بعد التعاون الوثيق على الصعيد الدولي. وأدى العمل الجماعي الذي اضطلعت به مكاتب الإحصاءات الوطنية ووكالات التنسيق الإقليمية المعينة والمكتب العالمي التابع للبنك الدولي وبرنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية إلى تحقيق إنجازات هائلة منذ بدء الدورة في مطلع عام ٢٠٠٣. وإن نظام الإحصاءات، بما فيه شبكة الخبراء التي أنشئت لتعنى بجمع البيانات وتحديد تعادلات القوة الشرائية الإقليمية والعالمية، يشكل أساسا سليما للدورات القادمة لبرنامج المقارنات الدولية.

٢ - ويقدم هذا التقرير آخر المعلومات عن الخطوات الرئيسية التي أُتخذت لإنجاز دورة عام ٢٠٠٥ منذ رفع التقرير السابق إل اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2007/15). وهو تقرير موجز إذ صدر في عام ٢٠٠٧ عدد من التقارير الأكثر تفصيلا التي غطت النتائج التي تم الحصول عليها على الصعيد العالمي والإقليمي. وهذه التقارير متوافرة للاستزادة وهي تشمل التقرير العالمي الذي صدر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. علاوة على ذلك، لا يتطرق التقرير إلى أي نقاشات بشأن الدورات القادمة لبرنامج المقارنات الدولية، إذ أن هذه الدورات ستكون موضع نظر خاص في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية استنادا إلى استعراض فريق أصدقاء الرئيس لدورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ وإلى وثيقة موجزة أعدها المجلس التنفيذي للبرنامج يعرض فيها آراءه في مستقبل البرنامج.

ثانيا - لمحة عامة عن إنجازات البرنامج

ألف - إصدار النتائج العالمية

٣ - زُود المجلس التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية في الاجتماع الذي عقده يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بنتائج استعراض تعادلات القوة الشرائية الأولية والتدابير ذات الصلة بالنتائج المحلي الإجمالي ومكوناته. وطلب المجلس التنفيذي من المكتب العالمي نشر النتائج إما في ١٣ أو في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأدرك أنه ينبغي حل بعض المسائل الفنية المتبقية مع المنسقين الإقليميين في الاجتماع الذي سيعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبناء على توصية المدير العالمي للبرنامج، فوض المجلس رئيسَ برنامج المقارنات الدولية، دنيس تريوين، ومديرةَ الفريق المعني ببيانات التنمية في البنك الدولي، شايدا بادبي، سلطةَ إقرار النتائج.

٤ - وتم التعاون بشكل وثيق بين الأفرقة الإقليمية والمكتب العالمي أثناء تشرين الثاني/نوفمبر، وأثمر ذلك عن إنهاء عملية إصدار البيانات الأولية. وقد شكل الاجتماع الذي ضم جميع المنسقين الإقليميين في واشنطن العاصمة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض النتائج وحل المسائل المتبقية حدثًا بارزًا. وانضم إلى هذا الاجتماع أيضا بعض أعضاء الفريق الاستشاري التقني. ووافقت المناطق على النتائج الأولية على أساس أن مسؤولية المسائل المتبقية المتعلقة بالبيانات تقع على عاتق المكتب العالمي.

٥ - وطلب من أعضاء الفريق الاستشاري التقني استعراض النتائج الأولية، وكانت ردود فعلهم على البيانات والتقارير العالمي إيجابية.

٦ - وشملت الشروط التي وافق المجلس التنفيذي على أساسها إصدار البيانات الأولية على ما يلي: نشر النتائج المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي ومكوناته الثلاثة وهي: الاستهلاك الفردي الفعلي واستهلاك الإدارات الحكومية الجماعي وإجمالي الاستثمارات في رأس المال الثابت. والتعريف على نطاق واسع بعملية إصدار البيانات لتوسيع قاعدة استخدامها؛ وإعداد ملف إعلامي مقتضب عن البيانات لتوزيعه أثناء المؤتمر الصحافي؛ وتوفير موجز عن النتائج لتبسيط الضوء على الجوانب المهمة من النتائج الرئيسية في شكل خرائط ورسوم بيانية؛ وتوفير البيانات وتيسير الاطلاع عليها على موقع برنامج المقارنات الدولية على الشبكة.

٧ - أُطلقت عملية إصدار البيانات العالمية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وحظيت بتغطية هامة من جانب وسائل الإعلام الوطنية والدولية. ووفرت هذه العملية مواد مكثفة شملت، من ضمن مواد أخرى، التقرير العالمي وملف معلومات خاصا بالصحافة وقائمة بالأسئلة التي يتكرر طرحها. وتم التشديد عبر التقرير وإطلاق النتائج العالمية على أن العملية قد جمعت جنبا إلى جنب بيانات برنامجين منفصلين من برامج تعادل القوة الشرائية. كان أولهما البرنامج العالمي لبرنامج المقارنات الدولية الذي نفذه المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي، الذي تولى عملية التنسيق الشاملة لجميع البيانات المتعلقة بتعادلات القوة الشرائية وحسابها في أكثر من ١٠٠ بلد (معظمها من البلدان النامية). ونُظم البرنامج في خمس مناطق جغرافية هي: أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا الجنوبية، وغرب آسيا. وأدت اللجان الإقليمية الدور الريادي في تنسيق العمل في المناطق الخمس.

٨ - وشدد التقرير العالمي أيضا على أن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد نفذًا، في موازاة ذلك، برنامج تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥ الخاص بما الذي شمل ٤٦ بلدا. وغطى المكتب الإحصائي ٣٧ بلدا هي: الدول

الـ ٢٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية وهي ألبانيا وأيسلندا وبلغاريا والبوسنة والمهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسويسرا وصربيا وكرواتيا والنرويج. وشمل الجزء من البرنامج الذي نفذته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تسعة بلدان أخرى هي: الاتحاد الروسي وأستراليا وإسرائيل وجمهورية كوريا وكندا والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٩ - وجمع المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية النتائج من كل من المناطق الخمس مع نتائج برنامج تعادلات القوة الشرائية الذي نفذه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وذلك في إطار مقارنة عالمية شاملة، بحيث يتسنى مقارنة النتائج المتعلقة بجميع البلدان المشاركة في البرنامج مقارنة مباشرة. واعتمد برنامج ربط المناطق (Ring Comparison) بالتحديد لربط تعادلات القوة الشرائية في المناطق بدون تغيير النتائج النسبية داخل منطقة معينة ما.

١٠ - ومنذ إطلاق البيانات الأولية والمكتب العالمي منكب على إعداد التقرير العالمي النهائي الذي من المقرر إصداره في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، سيصدر المكتب المتعلق ببرنامج المقارنات الدولية في شكله النهائي.

باء - إطلاق البيانات الإقليمية

١١ - ونشرت آسيا نتائجها النهائية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عقب إطلاق البيانات الأولية في حزيران/يونيه. وعنوان تقرير آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٥ المتعلق ببرنامج المقارنات الدولية هو: "تعادلات القوة الشرائية والنفقات الفعلية" (*Purchasing Power Parities and Real Expenditures*)^(١). ويتوافر التقرير وجداول البيانات على موقع مصرف التنمية الآسيوي على الشبكة (<http://adb.org/Documents/Reports/ICP-> [Purchasing-Power-Expenditures/default.asp](http://adb.org/Documents/Reports/ICP-Purchasing-Power-Expenditures/default.asp))، وقد قوبلت باستحسان وحظيت بتغطية هامة من جانب وسائل الإعلام الإقليمية والدولية. وشرعت المنطقة تطبيق منهجية جديدة في مجالي تعويضات السكن والتعويضات الحكومية. وأتبع نهج المرجع - الحجم في مجال المساكن. وتم تطبيق التعديلات في الإنتاجية على بيانات استهلاك الإدارات الحكومية.

١٢ - ونشرت أفريقيا النتائج المتعلقة بالاستهلاك، ما خلا المساكن وذلك بالنسبة لما مجموعه ٤٨ بلدا. وخضعت البيانات النهائية لعدد من عمليات المراجعة التي شاركت فيها

(١) مانيلا، مصرف التنمية الآسيوي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

البلدان، وأجريت المراجعة النهائية كجزء من اجتماع خاص عُقد في أكرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لاستعراض جودة البيانات، ضم رؤساء مكاتب الإحصاءات الوطنية من ٥٠ بلدا أفريقيا. وتمثلت إحدى نتائج هذا الاجتماع في إصدار ”إعلان أكرا المنبثق من حلقة العمل المتعلقة ببرنامج المقارنات الدولية التي عقدها مصرف التنمية الأفريقي“، مع بيان عن أوجه التقدم الذي أحرزته المنطقة في مجالي تنفيذ برنامج المقارنات الدولية وبناء القدرات الإحصائية. واحتُتم الإعلان بتوصية الحكومات الأفريقية والمنظمات الثنائية والدولية والإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي بتكثيف الجهود المبذولة لبناء القدرات الإحصائية. وأشرف مصرف التنمية الأفريقي أيضا على مراجعة دقيقة للحسابات القومية لجميع البلدان بهدف تحسين إمكانية مقارنة معاملات ترجيح النفقات وبمجاميع الاستهلاك لكل فرد. واستعرض آخر النتائج المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي أيضا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثناء جلسات تشاورية خاصة عقدها يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لتقليص الفوارق الموجودة بين البيانات إلى الحد الأدنى. وسيجري إصدار البيانات النهائية المتعلقة ببرنامج المقارنات الدولية لأفريقيا لعام ٢٠٠٥ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بُعيد نشر النتائج العالمية. وحذت المنطقة حذو آسيا بحسابها أيضا تعادلات القوة الشرائية من خلال منهجية المرجع - الحجم في مجال المساكن وتعديل الأحمور في الإدارات الحكومية لأغراض الإنتاجية.

١٣ - وكانت منطقة أمريكا اللاتينية أولى المناطق التي نشرت بياناتها النهائية في الربع الأول من عام ٢٠٠٧. غير أن المنسقين الإقليميين في المنطقة بقوا يشاركون في البرنامج العالمي وشاركوا في إعداد النتائج العالمية.

١٤ - وستصدر منطقة غرب آسيا البيانات النهائية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ووافقت البلدان على النتائج النهائية والتقرير النهائي في طور الإعداد. واعتمدت المنطقة طريقة في مجال المساكن تأخذ في الاعتبار البيانات المتعلقة بالإيجار ومؤشرات الكمية الفعلية على السواء لحساب تعادلات القوة الشرائية. وعلى غرار ما حدث في آسيا وأفريقيا، تم تعديل التعويضات الحكومية لأغراض الإنتاجية.

١٥ - وأصدر المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/رابطة الدول المستقلة بياناتها في تاريخين منفصلتين، فصدر الجزء الذي أعدته المنظمة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر والجزء الذي أعده المكتب الإحصائي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وأدرجت جميع النتائج في المنشور العالمي. ونفذ المكتب الإحصائي والمنظمة برامج مقارنة منفصلة لبلداهما الأعضاء باستخدام منهجية مشتركة. وشارك

المكتب/المنظمة مشاركة تامة في المقارنة بين المناطق، حيث جمع أربعة من البلدان الأعضاء الأسعار التي استخدمت لربط النتائج التي توصلت إليها بالنتائج التي توصلت إليها المناطق الأخرى المشمولة ببرنامج المقارنات الدولية. وقدم المكتب والمنظمة المساعدة لاستعراض البيانات العالمية وإدراج منطقة رابطة الدول المستقلة في النتائج النهائية. وينكب المكتب والمنظمة حالياً على إجراء المقارنة لعام ٢٠٠٨ التي بدأ جمع بيانات بشأنها في عام ٢٠٠٦.

جيم - برنامج ربط المناطق

١٦ - بناء على قرار الفريق الاستشاري التقني والمجلس التنفيذي، اختيرت لدورة عام ٢٠٠٥ مجموعة من البلدان والأقاليم، عدد قليل من كل منطقة، شاركت في مقارنات عالمية منفصلة ومتوازية نُظمت خصيصاً للربط بين المناطق. وأصبحت هذه العملية تُعرف باسم "برنامج ربط المناطق" لأنها تعمل على تبيان العلاقات بين مناطق مختلفة في العالم. وقامت البلدان المشمولة ببرنامج الربط^(٢)، وعددها الإجمالي ١٨ بلداً، بعمليات خاصة لجمع الأسعار مستخدمة قائمة عالمية للمنتجات، وذلك حتى يتسنى حساب أسعار السلع الأساسية قياساً للسلع الأخرى.

١٧ - وكان الاستثناء على الصعيد الإقليمي بالنسبة لبرنامج ربط المناطق هو رابطة الدول المستقلة التي جرى ربط نتائجها الإقليمية بمنطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية باستخدام الاتحاد الروسي كحلقة وصل بين تعادلات القوة الشرائية. وإقامة هذه الصلة، قام الاتحاد الروسي بتسعير قائمة منتجات كل من رابطة الدول المستقلة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. واستُعين ببرنامج ربط المناطق لتجميع نتائج المناطق الخمس الأخرى. ثم جرى الربط بين نتائج بلدان رابطة الدول المستقلة ونتائج المناطق الأخرى عن طريق الصلة بين الاتحاد الروسي ومنطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وبذلك، يكون الربط بين نتائج رابطة الدول المستقلة ونتائج بقية مناطق العالم قد تم عملياً على مرحلتين: انطوت الأولى على استخدام الاتحاد الروسي كحلقة وصل؛ فيما جرى في الثانية إقامة صلة مع المناطق الأربع الأخرى عن طريق

(٢) في ما يلي البلدان والأقاليم المشمولة ببرنامج ربط المناطق لدورة عام ٢٠٠٥ في أفريقيا: جنوب أفريقيا، زامبيا، السنغال، الكاميرون، كينيا، ومصر؛ وفي آسيا: سري لانكا، الفلبين، ماليزيا، وهونغ كونغ (منطقة إدارية خاصة تابعة للصين)؛ وفي أمريكا اللاتينية: البرازيل، وشيلي؛ وفي غرب آسيا: الأردن، وعمان؛ وفي منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية: إستونيا، سلوفينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان.

العلاقات التي أُرسيت بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية التي شاركت في برنامج ربط المناطق. وكان السبب الرئيسي وراء اعتماد هذا النهج المتمثل في استخدام الاتحاد الروسي كحلقة وصل هو نجاح هذه العملية في الدورات الأخيرة للبرنامج الأوروبي للمقارنات، وبالتالي أصبحت تتوافر في تلك المنطقة الخبرة في مجال إعداد المفاهيم والتجربة العملية اللازمتان لإنجاح هذا النهج.

١٨ - وكان وضع قائمة الاستهلاك للبلدان المشمولة ببرنامج الربط معقداً لأنه تم على عدة مراحل مختلفة. تمثلت المرحلة الأولى في دراسة قوائم المنتجات لكل منطقة ووضع علامة على المنتجات التي قام كل بلد من هذه البلدان بتسعيها في المقارنات الإقليمية. وجرى استبعاد أية منتجات لم تقم هذه البلدان بتسعيها، مع الاحتفاظ بالمنتجات المتبقية كمنتجات يمكن إدراجها في قائمة المقارنة الخاصة بالبلدان المشمولة ببرنامج الربط. وكان من الواضح أن النهج العالمي للوصف الهيكلي للمنتجات مفيداً في هذه المرحلة. ورغم اختلاف المواصفات النهائية للمنتجات باختلاف المنطقة، استُخدمت المواصفات الإقليمية لتحديد المنتجات التي يُرجح على الأغلب أن تكون قابلة للمقارنة بين المناطق. وأعد المكتب العالمي، بالتشاور مع البلدان المذكورة، القائمة النهائية للمنتجات الاستهلاكية المترتبة.

١٩ - وعلى غرار ما حدث بالنسبة للمقارنات الإقليمية، لم تغط هذه العملية المنتجات المتعلقة بالمساكن، واستهلاك الإدارات الحكومية والصحة والمعدات والبناء. وأُعدت مواصفات عالمية لهذه البنود وقامت البلدان كافة، ما عدا بلدان مناطق رابطة الدول المستقلة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بتسعيها لأغراض المقارنات الإقليمية، وذلك بالاستعانة بالبيانات ذاتها التي استخدمت للحصول على النتائج العالمية. وقامت البلدان المشمولة ببرنامج الربط في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بتسعيير المواصفات العالمية لبرنامج المقارنات الدولية لأغراض برنامج ربط المناطق.

٢٠ - وبالنظر إلى اعتماد نُهج محددة في كل منطقة من المناطق، كانت الصلات بين المناطق التي انبثقت من برنامج ربط المناطق بمثابة كميات لا متجهة أدت إلى تعديل عناوين المنتجات الأساسية من كل منطقة بحيث تصبح قابلة للمقارنة. وأفضى ذلك إلى الحصول على تعادلات في القوة الشرائية (والأحجام المحتسبة بالاستعانة بها) على مستوى عناوين المنتجات الأساسية والمستوى الكلي، يمكن مقارنتها بين أي بلدين في العالم.

دال - التحقق من صحة البيانات وتناول المسائل الخاصة المتعلقة بالبيانات

٢١ - على وجه العموم، كانت مسألة التحقق من صحة البيانات دائما جانبا حيويا في دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥، مع ازدياد التركيز عليها أثناء مرحلة إعداد البيانات العالمية. وانطوى التحقق هذا على مراحل عدة، منها ما تضمن عمليات تكرارية تهدف إلى تنقية البيانات تدريجيا. واستغرق وقتا طويلا، واستلزم التنسيق الدقيق وحُسن النية لدى المنسق الإقليمي والمنسقين الوطنيين في كل منطقة. وكان أحد الأهداف الرئيسية من هذه العملية الشديدة المنهجية التي أتبع في المناطق كافة للتحقق من صحة البيانات هو جعل البيانات المتعلقة بالأسعار والحسابات القومية قابلة للمقارنة قدر الإمكان بين مختلف البلدان، وذلك بغية الحصول على نتائج متسقة. ويتضمن التقرير العالمي بابا يتناول بإسهاب مسألة التحقق من صحة البيانات ويعرض جميع الخطوات الرئيسية المتخذة في هذه الدورة، بما في ذلك التحقق من صحة البيانات المتعلقة بالأسعار والحسابات القومية، والمسائل المتصلة بالبيانات ودقتها.

٢٢ - واستلزم التحقق من صحة بيانات البلدان المشمولة ببرنامج الربط خطوة إضافية هي تقييم عوامل الربط، فضلا عن استعراض الأسعار. وأدت هذه العملية إلى إثارة أسئلة عديدة بشأن ما إذا كانت الأسعار التي وضعتها بعض هذه البلدان تعبر عن واقع منطقتها، وأيضا بعض الأسئلة عن المستوى العام للأسعار في آسيا وأفريقيا. وقد أُجريت تقييمات للأسواق في كل من المنطقتين؛ في جميع الحالات تبين أن مستويات الأسعار في كل بلد من البلدان المشمولة ببرنامج الربط فيهما كانت ملائمة ومتسقة مع الأسعار على الصعيد الإقليمي.

بعض المسائل الخاصة المتعلقة بالبيانات

٢٣ - مصر: قامت مصر بتسعير المنتجات الواردة في مقارنات كل من أفريقيا وغرب آسيا، وكانت أيضا من البلدان المشمولة ببرنامج الربط. وقد أجرى الفريق الاستشاري التقني والمجلس التنفيذي مناقشات مكثفة ومشاورات مع هذا البلد انتهت إلى أن تعادلات القوة الشرائية بالنسبة لمصر ستُحسب في إطار أفريقيا وغرب آسيا على نحو منفصل. وأدرجت النتائج الخاصة بمصر في التقريرين الإقليميين للمنطقتين، ولذا ترد مصر في التقرير العالمي ضمن بلدان المنطقتين. وقد صُنفت مصر، في إطار المقارنة العالمية، في المرتبة نفسها في كلتا المنطقتين لأن متوسط النتائج الخاصة بها في إطار كل منهما احتُسب بالاستعانة بالمتوسط الهندسي لتعادلات القوى الشرائية.

٢٤ - المسائل المتعلقة ببيانات البلدان الكبرى وتبنيه للمستخدمين: شمل برنامج المقارنات الدولية بلدا لا يزيد حجمها على حجم مدينة وبلدانا أخرى كبرى تتسم بالتنوع مثل

الصين والهند والبرازيل والاتحاد الروسي، تربو نسبة السكان فيها، مجتمعة، على ٤٠ في المائة من سكان العالم، يعيش العديد منهم في مناطق ريفية نائية. وكان على هذه البلدان وبلدان أخرى مشاهدة أن تحدد أسعاراً متوسطة للسلع والخدمات على الصعيد الوطني يمكن مقارنتها في بلدان أخرى في منطقتها. وتوقفت دقة تعادلات القوة الشرائية لهذه البلدان على مدى تمثيل السلع والخدمات المختارة لاقتصادها ككل وعلى قدرتها على تقديم أسعار متوسطة تعبر عن الواقع الوطني في كل منها. وسيكون القياس اللازم لأسعار السلع والخدمات القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، على الأرجح، مرآة للأنماط الاستهلاكية في المناطق الحضرية. وفي حالة تكرار حالة "التحيز الحضري" هذه في مختلف البلدان وتماثل فروق الأسعار بين المناطق الحضرية والريفية فيها، فسيتهي الأمر بأن تبطل هذه التحيزات بعضها بعضاً عند تقدير تعادلات القوة الشرائية؛ وإن لم يتحقق ذلك، فستكون نتائج بعض البلدان غير حيادية مسجلة زيادة أو نقصاناً حسب نسبة التمثيل الزائد أو الناقص للمناطق الحضرية والريفية.

٢٥ - الصين: قدمت الصين الأسعار المتعلقة بـ ١١ منطقة إدارية، إضافة إلى المناطق الحضرية والريفية. وقد استعان البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي بأسعار هذه المدن الـ ١١ لاستقراء الأسعار على الصعيد الوطني. وأضيف إلى التقرير العالمي مرفق مفصل ترد فيه معلومات عن كيفية حساب المتوسطات السنوية الوطنية بالنسبة للصين. ويتضمن التقرير العالمي أيضاً معلومات توصيفية أخرى للبيانات المتعلقة بالصين.

٢٦ - افتراض قيمة مكونات الحسابات القومية: لم تقدم بعض البلدان في أفريقيا وآسيا بيانات الأسعار المتعلقة ببعض أو جميع الإدارات الحكومية والمعدات والبناء؛ غير أنها استطاعت توفير بيانات عن جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي استمدتها من حساباتها القومية. وللحصول على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان كافة، تم افتراض النتائج المتعلقة بالفئات الناقصة بالاستعانة بنتائج البلدان التي قدمت نتائج كاملة في كل منطقة. وقدمت بلدان بيانات عن جميع فئات الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أسعار لكل السلع الاستهلاكية، وعلى أساس هذه البيانات تم افتراض حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهذه البلدان هي: أنغولا، أوغندا، بوركينافاسو، توغو، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سوازيلند، السودان، غابون، غينيا، غينيا - بيساو، ليبيريا، ليسوتو، مالديف، المغرب، موريتانيا، وناميبيا.

٢٧ - مسائل يُحتمل طرحها بشأن البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي والسكان: ورد في التقرير العالمي تنبيه واضح جداً موجه إلى مستخدمي البيانات بشأن مقارنة البلدان عن

طريق نواتجها المحلية الإجمالية أو القياسات المحسوبة على أساس نصيب الفرد. ومراعاة لاحتمال وقوع أخطاء في حسابات حجم الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان وفي تقديرات تعادلات القوى الشرائية، أُشير في التقرير إلى أن الفروق الصغيرة لا ينبغي أن تُعطى قدرا كبيرا من الأهمية. واقترح على مستخدمي البيانات ألا يعملوا على تصنيف البلدان في مراتب، بل بالأحرى تصنيفها في فئات واسعة النطاق. ووردت في التقرير العالمي أيضا ملاحظات حذرت من إجراء مقارنات لمستويات الأسعار أو نصيب الفرد من النفقات في المستويات التجميعية المنخفضة، حيث يجوز أن تفضي الأخطاء الطفيفة إلى تباينات هائلة.

٢٨ - تقدير تعادلات القوى الشرائية للبلدان غير المدرجة ضمن البلدان المرجع: تشمل دورة عام ٢٠٠٥ من برنامج المقارنات الدولية ١٤٦ بلدا؛ ويوجد على الأقل ٦٤ بلدا أو إقليما آخر لم تشارك في هذه الدورة لأسباب شتى منها الافتقار إلى الموارد أو عدم وجود مصلحة وطنية في هذا المجال. ورغم أن هذه البلدان غير المدرجة ضمن البلدان المرجع لا تمثل إلا نسبة صغيرة من العالم من حيث الاقتصاد والسكان، من المهم إدراج أكبر عدد ممكن منها في قاعدة بيانات شاملة. وقد وافق المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية، الذي يعمل بالتعاون مع الفريق الاستشاري التقني، على تطبيق معادلة بسيطة وشفافة لتقدير البيانات الناقصة باستخدام المعلومات المتوافرة من البلدان المرجع. وقد طبقت هذه المعادلة نفسها في الدورة السابقة لبرنامج المقارنات الدولية (١٩٩٣-١٩٩٦)، ويتضمن التقرير العالمي مرفقا خاصا يوضح هذه الطريقة.

هاء - السياسات المتعلقة بالبيانات (تنقيح البيانات والاطلاع عليها وسريتها)

٢٩ - سياسة تنقيح البيانات: من المهم بصفة خاصة الإشارة إلى أن المجلس التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية أقر سياسة لتنقيح البيانات لإعداد إصدار البيانات العالمية النهائية، تُعرض بموجبها البيانات على نحو أكثر تفصيلا عما كان عليه الحال في إصدار البيانات الأولية. وتشمل أنواع التنقيح التي ترد في هذه السياسة بغرض مراعاتها عند إصدار النتائج النهائية لبرنامج المقارنات الدولية ما يلي:

(أ) إمكانية تحديث الحسابات القومية أو تنقيحها. تصدر البلدان بشكل دائم التنقيحات التي تدخلها على حساباتها القومية. وفي هذه الحالة، لا يُعاد احتساب تعادلات القوى الشرائية في حد ذاتها حتى تعكس الناتج المحلي الإجمالي المنقح لأنها مقدره على أساس حصص النفقات لا المستويات الفعلية. غير أن ما يمكن تنقيحه هو الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس تعادلات القوى الشرائية أو مكوناته؛

(ب) إمكانية تقديم معلومات إضافية عن متوسط الأسعار. ومع هذا، لن تُجرى أية تنقيحات إلا بعد إخضاع البيانات الجديدة لعملية التحقق التي خضعت لها البيانات الأصلية للتأكد من صحتها؛

(ج) قد تشير الأسئلة التي يطرحها مستخدمو البيانات عن بعض النتائج إلى ضرورة إجراء المزيد من التحليل لمعرفة ما إذا كان من المحتمل أن تكون هناك أخطاء في البيانات قد أُغفلت وينبغي تصحيحها إن تم الكشف عنها.

٣٠ - وأشار في سياسة التنقيح أيضا إلى أن من المتوقع أن تكون هذه التنقيحات قليلة لأن البيانات تخضع لعملية تحليل بالغة الدقة والحسابات القومية تُنقح بشكل مكثف. وسيشار في منشورات برنامج المقارنات الدولية وموقعه على الشبكة إلى المواضيع التي نُقحت في البيانات وإلى سبب التنقيح، وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات على تحديث قواعد البيانات الخاصة بهم.

٣١ - الاطلاع على البيانات وسريتها: وضع البنك الدولي سياسة تأخذ في الاعتبار السرية المفروضة على البيانات التي تمنع الاطلاع على البيانات المفصلة الواردة في برنامج المقارنات الدولية (أي على مستوى عناوين المنتجات الأساسية وما دونها). وتُحترم في إطار هذه السياسة قواعد الاطلاع على البيانات المعمول بها في البلدان المشاركة كافة، مع العمل في الوقت نفسه على تيسير اطلاع الجمهور على البيانات قدر المستطاع. وستتاح أيضا الصيغة الإلكترونية للنتائج المجمعة المنشورة كمطبوعات؛ غير أن النتائج الأكثر تفصيلا لن تتوافر إلا إلكترونيا. ولن يتسنى الاطلاع على بيانات معينة، مثل البيانات الواردة تحت عناوين المنتجات الأساسية وما دونها، إلا للباحثين الفعليين. ترد التفاصيل الكاملة لسياسة الاطلاع على البيانات على موقع البنك الدولي على الشبكة (www.worldbank.org/data/icp).

واو - تبادل المعارف المكتسبة من دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥

٣٢ - يشكل إعداد المنتجات المعرفية لهذه الدورة من برنامج المقارنات الدولية أحد الاعتبارات الهامة لكفالة إتاحة المعلومات الكافية لمساعدة مستخدمي البيانات ومنتجها في الدورات المقبلة. ومن بين الأنشطة التي نفذها المكتب العالمي ومستشاروه الخارجيون وضع معايير البرنامج، واستحداث إطار العمل اللازم لتحديد السلع والخدمات المقرر تسعيرها، وإعداد كتيب البرنامج للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ودليله العملي. كما ينشر المكتب العالمي بانتظام رسالة إخبارية عن البرنامج، تجمع المقالات والأبحاث التي يعدها خبراء مرموقون مشاركون في الأعمال المتصلة به. كما تقدم الرسالة الإخبارية آخر المعلومات عن دورة

البرنامج لعام ٢٠٠٥. وباقتراب الدورة من نهايتها، عدلت الرسالة الإخبارية لتكتسب طابعا أكثر تقنية، وأعيد تسميتها لتصبح نشرة برنامج المقارنات الدولية.

٣٣ - ولا يزال موقع البرنامج على الشبكة يشكل مصدرا غنيا بالمعلومات لمستخدمي البيانات. وإلى جانب الموقع العالمي على الشبكة، للبرنامج عدد من المواقع الإقليمية على الشبكة تحتوي على معلومات إقليمية أكثر تفصيلا. ولا يزال المكتب العالمي يتولى شؤون الموقع على الشبكة ويقدم، بالإضافة إلى مزيد من المعلومات عن البرنامج على مستوى النصوص التقنية، طرائق سهلة للاطلاع على البيانات واستخراجها لتلبية احتياجات طائفة واسعة من مستخدمي البيانات بدءا من مستخدميها بين فترة وأخرى انتهاء بذوي الخبرة.

زاي - برامج المقارنات الدولية

٣٤ - أدخل البنك الدولي ابتكارا هاما في دورة البرنامج لعام ٢٠٠٥، يتمثل في مجموعة من أدوات البرمجيات المتخصصة والمتكاملة من أجل دعم جمع البيانات المتعلقة بالأسعار وتخزينها والتحقق منها وتجهيزها، حتى يتسنى إعداد تعادلات القوة الشرائية على مختلف مستويات الجميع. وتستند هذه الأدوات إلى قاعدة بيانات يمكن فيها تخزين أسعار المنتجات ومتوسط هذه الأسعار بطريقة آمنة. كما تخزن قاعدة البيانات معاملات ترجيح النفقات المحلية للنتائج المحلي الإجمالي (على مستوى عناوين المنتجات الأساسية)، ومعاملات الترجيح المكانية، وأسعار الصرف، والبيانات السكانية.

٣٥ - وتُدعى مجموعة أدوات البرمجيات بكاملها "مجموعة أدوات" (ToolPack) برنامج المقارنات الدولية، وهي توفر حلا لعملية البرنامج من البداية إلى النهاية، وتؤدي إلى جعل الدقة المنهجية و"أفضل الممارسات"، فضلا عن الشفافية جزءاً من عمليات الحساب. وتشمل مجموعة الأدوات أنشطة مثل: إعداد قوائم المنتجات لأغراض التسعير باستخدام الوصف الهيكلي للمنتج؛ وإعداد الاستقصاءات؛ وتحديد مواصفات المنافذ الخاصة بمستخدم البيانات والمنتجات؛ وجمع البيانات المتعلقة بالأسعار وإدخال البيانات؛ والتحقق من البيانات على الصعيد القطري مع إعداد تقارير تحليلية لبلدان محددة؛ وتجهيز البيانات وتبادلها بين المنسقين الإقليميين والوطنيين. وعلى الصعيد الإقليمي، تضم مجموعة الأدوات عددا من أدوات التحقق من البيانات لأغراض التحليل الشامل لعدة بلدان عبر المناطق الإقليمية أو دون الإقليمية. وأخيرا، لمجموعة الأدوات عدة خصائص مبتكرة للإبلاغ عن جمع البيانات المتعلقة بالأسعار الذي يُجرى من أجل إعداد تعادلات القوة الشرائية باستخدام طائفة من الأساليب الإحصائية.

٣٦ - وخلال المراحل النهائية من برنامج الربط وحساب البيانات العالمية، كان يُستحدث المزيد من الأدوات ذات الخصائص المتقدمة لتصاحب مجموعة الأدوات. وتحتوي تلك الأدوات على البيانات الفوقية المتعلقة بكيفية تجميع مختلف مكونات الناتج المحلي الإجمالي في مستويات أعلى. ويمكن لهذه الأدوات مجتمعة أن توفر مصدرا معرفيا هاما للدورات المقبلة للبرنامج، كما يمكنها المساهمة في تحسين نوعية البيانات وشفافية تجهيز البيانات والكفاءة ككل.

حاء - إدارة دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥

٣٧ - عمل المجلس التنفيذي بنشاط كبير في عام ٢٠٠٧، حيث عقد اجتماعين وواصل أعضاؤه الاتصالات في ما بينهم من خلال البريد الإلكتروني. وأبرزت التقارير المرحلية التي يقدمها دوريا المدير العالمي مسائل رئيسية لينظر فيها المجلس، وهي تتعلق بتوفير القيادة الاستراتيجية واتخاذ القرارات بشأن الأولويات والمعايير وبرنامج العمل عموما. كما قدم الرئيس وأعضاء المجلس الآخرون المساعدة وأشرفوا على أنشطة المكتب العالمي للبرنامج.

٣٨ - وأبدى الفريق الاستشاري التقني نشاطا كبيرا خلال المراحل النهائية لدورة عام ٢٠٠٥ حيث قدم المشورة بشأن المسائل التقنية. وركزت مجموعة فرعية من الفريق في الأشهر الأخيرة على المجال الخاص المتمثل في الإشراف على المكتب العالمي وتقديم التوجيه له في إدارة برنامج الربط. كما قدم رئيس الفريق الدعم في توثيق بعض المسائل المتعلقة بالبيانات والتي ظهرت خلال المرحلة النهائية للتحقق من البيانات. وتمثلت مسؤولية الفريق في تسوية المسائل المتعلقة بالمفاهيم والمنهجية. كما أدى الفريق الاستشاري المعني بالفقر، الذي يشكل بعض أعضائه أعضاء في الفريق الاستشاري التقني، دورا هاما في دراسة آثار دورة البرنامج هذه على وسائل قياس الفقر.

٣٩ - وواصلت المكاتب الإقليمية تنسيق عمل البرنامج في كل من المناطق الجغرافية الخمس (أفريقيا، وآسيا/المحيط الهادئ، ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية، وغرب آسيا)، وذلك من خلال مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومكتب الإحصاءات التابع لرابطة الدول المستقلة، بالشراكة مع دائرة الإحصاءات الحكومية في الاتحاد الروسي ومكتب التحليل الاقتصادي (موسكو)، ووكالة الإحصاءات الوطنية الكندية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. بالإضافة إلى ذلك، اعتُبرت البلدان المشمولة بالبرنامج العادي لتعادل القوة الشرائية الذي تديره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية منطقة مستقلة، وذلك لأغراض إدراج تقديراتها في التقديرات العالمية.

وقام المنسقون الإقليميون بدور بالغ الأهمية في الاستعراض التقني للنتائج الأولية التي يتم الحصول عليها على الصعيد العالمي والتحقق منها.

٤٠ - وفي معظم البلدان، شاركت وكالات مختلفة في تقديم الحسابات القومية والبيانات المتعلقة بالأسعار لتنفيذ البرنامج. وفي تلك الحالات، كانت تُرشد إحدى الوكالات لتؤدي دور مكتب التنسيق الوطني، وكان يُعَيَّن داخل هذه الوكالة منسق وطني للبرنامج. وتمثلت المسؤوليات الرئيسية للمنسق الوطني في كفاءة تقدير البيانات القطرية المتعلقة بالبرنامج تقديراً صحيحاً (الحسابات القومية والأسعار والأجور)، وحصول الموظفين الإحصائيين والميدانيين (المشاركين في جمع الأسعار) على التدريب في مجال المفاهيم التي يستند إليها البرنامج والآثار العملية على جمع الأسعار، وتنقيح البيانات وإدخالها في قاعدة بيانات البرنامج، والرد فوراً على الاستفسارات الواردة من المنسق الإقليمي بشأن التنقيح. كما حضر المنسقون الوطنيون حلقات العمل المتعلقة بالتحقق من البيانات التي عقدت في كل من المناطق من أجل مراجعة مدى اتساق البيانات المقدمة في كل منطقة.

٤١ - وواصل المكتب العالمي الموجود في البنك الدولي في واشنطن العاصمة القيام بالتنسيق العام للبيانات العالمية وتوفير الدعم التقني والمالي للجهود الإقليمية. ونفذ المدير العالمي وفريق من الإحصائيين المتخصصين والموظفين الإداريين في الفريق المعني ببيانات التنمية التابع للبنك الدولي برنامج عملاً مكثفاً ليتسنى لهم إكمال الدورة ونشر البيانات الأولية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وزوّد المكتب العالمي وبشكل دوري المجلس التنفيذي بآخر المعلومات عن عمله ونظم اجتماعات له وللمنسقين الإقليميين والمجلس الاستشاري المعني بالشؤون التقنية. ونسق المكتب العالمي برنامج الربط كما ساعد المناطق، حسب الحاجة، بطرق من بينها، على سبيل المثال، توفير الدعم المكثف لإعداد التقرير والنتائج المتعلقة بغرب آسيا.

٤٢ - وكان هناك اتصال وثيق بين البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية خلال مرحلتي التخطيط لبرنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ وتنفيذه. وتمثل الهدف في ذلك في إدماج النتائج التي توصلت إليها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية إدماجاً مباشراً في البرنامج عبر اعتبار برنامج هذين الكيانين متعلقاً بـ "منطقة" سادسة في العالم، وذلك لأغراض برنامج المقارنات الدولية. واختلفت التقنيات التي استخدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية في بعض الجوانب عن تلك المستخدمة في المناطق الأخرى، لأن برنامجهما طوّراً أساليب خاصة على مر

السنوات لا يمكن دائما اعتمادها في مناطق أخرى. إلا أن العلاقات الوثيقة بين المنظمات المُنسَّقة ساهمت في دمج النتائج بعضها مع بعض بشكل مُرضٍ رغم اختلاف الإجراءات المستخدمة.

ثالثا - الخطوات المتبقية لإنجاز الدورة

٤٣ - منذ نشر البيانات الأولية في كانون الأول/ديسمبر، واصل المكتب العالمي تركيزه على نشر البيانات النهائية في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وبينما ركز التقرير الأولي على عدد صغير من المؤشرات، فإن التقرير النهائي سيقدم بيانات أكثر تفصيلا على مستوى الفئات. وسيستند التقرير العالمي النهائي إلى التقرير الأولي، ولكنه سيضم مجموعات أوسع نطاقا من الرسوم البيانية والخرائط المصممة لتلخيص النتائج الرئيسية المستمدة من البيانات. وسيُنشر كتيب برنامج المقارنات الدولية في صيغته النهائية في الوقت نفسه.

٤٤ - كما يلتزم المكتب العالمي بكفالة إتاحة البيانات حتى يتمكن من الرد على استفسارات مستخدميها. ويلزم القيام ببعض العمل الإضافي من أجل إكمال مجموعة الأدوات وكفالة تكامل جميع الوحدات المعدة لها خلال المرحلة النهائية للبرنامج مع الوحدات الأخرى.

٤٥ - وسيواصل المكتب العالمي أيضا تولي شؤون موقع برنامج المقارنات الدولية على شبكة الإنترنت، وإصدار نشرة البرنامج بناء على طلب المستخدمين.

٤٦ - وقدّم صندوق النقد الدولي في تموز/يوليه ٢٠٠٧ أموالا إضافية، ساهمت بقدر كبير في الجهد المبذول من أجل إجراء ما يلزم للمنشور العالمي من أعمال تحقق من البيانات النهائية واستعراضها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قدم البنك الإسلامي للتنمية دعما ماليا للصندوق الاستثماري العالمي الخاص بالبرنامج من أجل الاضطلاع بمشاريع بناء قدرات البلدان الأعضاء في البنك على تنفيذ البرنامج. وسيواصل المكتب العالمي توفير الدعم اللازم لتلك البلدان بهدف إعداد الأساس للدورة المقبلة.

رابعا - استنتاجات و نقاط للمناقشة

٤٧ - إن هذا التقرير هو التقرير النهائي للمكتب العالمي، الموجود في مقر البنك الدولي، الذي يتناول حالة دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥. وتشارف الدورة على الانتهاء مع نشر عدد من التقارير الإقليمية والتقرير العالمي الأولي في مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر، مسجلة اختتام أحد أكبر البرامج الإحصائية الدولية بنجاح.

وسيوفر التقييم الذي أجراه فريق أصدقاء رئيس البرنامج لعام ٢٠٠٥ آراء قيمة بشأن نقاط القوة والضعف التي اتسمت بها الدورة وبشأن ما يلزم تحسينه. ومن المقرر مناقشة هذا التقرير خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية.

٤٨ - يرجى من اللجنة الإحصائية أن تحيط علما بالتقدم المحرز، وأن تعلق على أي من المجالات التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة في دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥.
